

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.
the one-state solution to the Palestinian – Israeli conflict

العمري حكيم.

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة يحي فارس المدية (الجزائر).

مخبر السيادة والعمولة جامعة يحي فارس المدية.

Hakimlamri43@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/06

تاريخ القبول: 2022/02/01

تاريخ الاستلام: 2020/03/11

ملخص:

إن إسرائيل ترفض حل الدولة الواحدة، وترفض حل الدولتين، لأنها لا تقبل في الواقع أي حل يضمن الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، حل الدولتين حل دفنه التاريخ، في حين يبدو حل الدولة الواحدة كأنه لم يولد بعد، ومع ذلك هناك أهمية لطرح فكرة حل الدولة الواحدة، لكي ينتبه الفلسطينيون أولاً، والإسرائيليون ثانياً إلى أن أفاق الحل مفتوحة على مصراعها حتى وإن طال الزمن.

إسرائيل تريد الإبقاء على الوضع الراهن، وهو عدم الانهيار التام لعملية السلام والمفاوضات، واستمرار سلطة الحكم الذاتي المقيدة باتفاقيات أوسلو كوكيل أمني واقتصادي وإداري لإسرائيل، وهذا يوحي بان حل الدولتين ممكن، ويخفف من الضغوط والعزلة المتزايدة على إسرائيل.

على الرغم من أن حل الدولة الواحدة يبدو من الناحية النظرية أسهل وأكثر قبولاً إلا أنه يحمل في طياته العديد من التحديات، والتي لا تقل عن التحديات التي واجهت حل الدولتين.

الكلمات الدالة: حل الدولة الواحدة، حل الدولتين، الدولة ثنائية القومية، دولة كل المواطنين، الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، عملية السلام.

Abstract:

Israel rejects the one-state solution and rejects the two-state solution because it does not in fact accept any solution that guarantees the minimum rights of the Palestinian people. the two -state solution is the burial of history, while the one -state solution seems unborn. The idea of a one-state solution, so that the palestinians first and the Israelis will notice that the solution to the solution is wide open, even for a long time.

Israel Wants to maintain the status quo, which is not to completely collapse the peace process and negotiations, and to continue the self-rule authority constrained

by the Oslo accords as Israel's security, economic and administrative agent. This suggests that a two- state solution is possible Israel.

Although a one-state solution seems theoretically easier and more acceptable it carries many challenges, no less than the challenges of a two-state solution.

keywords: one-state solution, the two-state solution, Bi-national state, state of all citizens, the Palestinian – Israeli conflict, the peace process.

المؤلف المرسل: العمرى حكيم

مقدمة:

نشأة فكرة الدولة الفلسطينية مع بداية الصراع الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني (1922-1948)، وكان الوعي بتقرير المصير بارزا وناضجا منذ سنة 1922 على الأقل¹.

ولقد شكل تبلور الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني الإرهاصات الأولى لولادة فكرة الدولة الفلسطينية، فسعت الحركة الوطنية منذ أوائل القرن الماضي إلى انجاز الاستقلال السياسي وتجسيد فكرة الدولة، ونظرا لاختلاف وطبيعة المراحل والظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية لا تزال تلك الفكرة غير قادرة على الانتقال من الواقع النظري إلى الواقع العملي، فلقد عجز الفلسطينيون عن تحديد هدف واحد ثابت لنضالهم. فاختلف مفهوم الدولة الفلسطينية من مرحلة إلى أخرى، وطرح مشاريع عديدة لإقامة الدولة الفلسطينية من أطراف مختلفة فترتب على كل ذلك مواقف متعارضة أثرت بشكل سلبي على القضية الفلسطينية وعلى فكرة الدولة المستقلة².

ولقد تبلورت فكرة الدولة المستقلة بعدة أشكال وعادت إلى الظهور منذ بدء المفاوضات بشكل خاص مدخلا إلى حل الصراع والتسوية الشاملة. انتهى الأمر إلى القبول بدولة فلسطينية ضمن حدود 1967، وبالتالي التنازل عن الأراضي التي احتلت قبل هذا التاريخ.

وبعد أن شلت إسرائيل مسيرة السلام ونسفت كافة الحلول المتعلقة بها، وعطلت الوصول إلى تحقيق أهداف اتفاقية أوسلو، وبعد أن اختل مبدأ حل الدولتين ظهر مصطلح حل الدولة الواحدة والذي الآن يردده الكثير من الفلسطينيين وبعض نظرائهم الإسرائيليين.

رغم عدم وضوح مفهوم حل الدولة الواحدة وتعدد تفسيراته عند مستخدميها، فإن فريقا مشتركا من الفلسطينيين والإسرائيليين بادر بطرحه بديلا عن حل الدولتين. وعليه الإشكالية التي تثار تتمحور حول:

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

هل يمكن تحويل فكرة حل الدولة الواحدة إلى مشروع سياسي ونضالي، وما مدى إمكانية تحقيق هذا الحل؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ستكون من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم حل الدولة الواحدة.

المطلب الأول: نشأة حل الدولة الواحدة

المطلب الثاني: مبررات طرح فكرة الدولة الواحدة

المبحث الثاني: فرص ومعوقات تحقيق حل الدولة الواحدة

المطلب الأول: الرؤية المطروحة اتجاه الدولة الواحدة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حل الدولة الواحدة

المبحث الأول: مفهوم حل الدولة الواحدة.

حل الدولة الواحدة هو حل مقترح للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وهو المقابل لمحاولات تتمحور حول حل الدولتين والذي يحظى بتأييد معظم الدول، حيث يدعو أنصار حل الدولة الواحدة إلى إنشاء دولة واحدة في فلسطين، على أن يكون للسكان العرب واليهود مواطنة وحقوق متساوية في الكيان الموحد، وبينما يتبنى البعض هذا التوجه لأسباب إيديولوجية، فإن البعض الآخر يرى فيه الحل الوحيد الممكن نظرا للأمر الواقع على الأرض.

المطلب الأول: نشأة حل الدولة الواحدة.

إن طرح فكرة إقامة دولة واحدة في فلسطين التاريخية ليس طرحا جديدا، ولكنه طرح مؤخرا على خلفية التنكر الإسرائيلي لاستحقاقات عملية السلام، وزرع وقائع على الأرض أبرزها المستوطنات، والجدار العنصري، وتهويد القدس.

لكن هذا الطرح يتم الترويج له دون توضيح الآلية لتحقيق هذه الدولة، هل هي نتيجة مشروع كفاحي مقاوم؟، أو مفاوضات؟.

الفرع الأول: تطور حل الدولة الواحدة.

إن فكرة حل الدولة الواحدة ليست بالفكرة الجديدة وإنما تعود إلى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، حين طالبت العضوية العربية في الحزب الشيوعي الفلسطيني بدولة ديمقراطية لجميع سكان فلسطين من دون تمييز على أساس الصوت الواحد للشخص الواحد، غير أن هذا الطرح لم يفلح في نيل

موافقة العضوية اليهودية في الحزب، التي كانت ترى أن التجمع اليهودي في فلسطين قد تبلور اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بحيث بات يشكل قومية في طور التكوين لها الحق في تقرير مصيرها.

وفي 1948/09/23، أعلنت الهيئة العربية العليا عن قيام حكومة عموم فلسطين، التي سعت إلى محاولة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني بعد حصولها على الثقة في المؤتمر الوطني المنعقد بغزة الذي دعا إلى ضمان استقلال فلسطين ضمن حدود الانتداب البريطاني، إلا أن هذه المحاولة كانت محكومة بالفشل لانعدام حماس الأنظمة العربية للفكرة، ولعجز حكومة عموم فلسطين عن فرض سيطرتها على ارض تسيطر عليها قوى أخرى وتنازعتها مطامع يهودية³. وتم الإعلان عن استقلال دولة فلسطين عبر حكومة عموم فلسطين في 10 أكتوبر 1948، وذلك دون إرساء حقيقي لتلك الدولة⁴.

غير أن مشروع الدولة الواحدة غاب عمليا عن التداول منذ عام 1948، ثم أعيد طرحه من خلال حركة فتح، وتحت شعار دولة ديمقراطية فلسطينية مستقلة واحدة تقوم على أساس علماني يتساوى فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، لكن حركة فتح رهنّت مشروعها بتحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم بعد تصفية الكيان الصهيوني. ومنه يوجد فرق بين الدولة الديمقراطية الفلسطينية، ومشروع الدولة الواحدة المطروح في الوقت الحاضر، فالأولى تتحقق من خلال الكفاح المسلح وتصفية الكيان الصهيوني، أما الثانية فلم يحدد طريقة تحقيقها بعد⁵.

ثم تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطرح الإيديولوجي في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامس فيفري 1969، حيث جاء في احد قرارات المجلس أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية إقامة مجتمع حر ديمقراطي في فلسطين لكل الفلسطينيين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود، وضلت هذه الفكرة رائجة في أدبيات الثورة إلى أن تم التغيير الجذري رسميا سنة 1974، عندما اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر مشروع النقاط العشر، الذي كان بداية التراجع في برنامج التحرير والدخول في أوهام التسوية التي أوصلت القضية الفلسطينية إلى مأزق أوسلو⁶.

ولكن بعد حالة الانسداد الواضحة أمام مبدأ حل الدولتين التي تفرضها الحالة الاستيطانية الكولونيالية بكل وقائعها الديمغرافية الجديدة، فانه لم يبق أمام الفلسطينيين إلا العودة لهذا الخيار، وهو بحاجة إلى برامج وسياسات نضالية⁷، وفي رأبي انجاز حل الدولة الواحدة لن يكون إلا نتيجة لمشروع وطني مقاوم وكفاحي وبرنامج وطني، وهو الطريق الذي يجب على الفلسطينيين سلوكه.

الفرع الثاني: أشكال الدولة الواحدة:

أولاً: الدولة ثنائية القومية: تقوم رؤية الدولة ثنائية القومية لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على كامل ارض فلسطين التاريخية، ورغم عدم وجود تعاريف محددة متفق عليها لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية في سياقات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فان الكثير من المحددات كانت قد استتبعت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم (كسويسرا، بلجيكا، جنوب إفريقيا)، واهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين بتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية، لذا لا بد من وجود عناصر أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض والمشاركة في السلطة التنفيذية⁸.

إن فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تعني قيام دولة على حدود فلسطين التاريخية بحدود الانتداب البريطاني على فلسطين، يعيش فيها كل من اليهود والعرب على أساس مبدأ الديمقراطية والمساواة، وتستوجب لتحقيق ذلك موافقة الشعبين للعيش طوعا دون ادعاء احد ملكية الوطن، فهي دولة ليست يهودية وليست عربية، وهنا لا يهم نظام الحكم جمهوري أو برلماني، لان المواطنين عربا ويهودا سيتساوون في الحقوق والواجبات مثل حق الترشح والانتخاب، سيكونون ضمن جيش واحد وأجهزة أمنية واحدة، سيدبرون كافة موارد الدولة ومؤسساتها معا⁹.

ولقد طرحت الدولة ثنائية القومية من قبل المفكر الفلسطيني والعالمي ادوارد سعيد مبكرا و عام 1999، وينطلق ادوارد سعيد من الاعتقاد بتعذر تحقيق الانفصال بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحكم التداخل الكبير والمعقد بينهما في مختلف المجالات وبسبب صغر مساحة فلسطين الأصلية، وعليه يرى إعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين في دولة منفصلة شيء غير عملي، مما يجعله يفضل للشعبين العيش معا في دولة واحدة بسلام وعدالة ومساواة¹⁰.

العضو العربي في الكنيست والبروفيسور "عزمي بشارة" الذي يدعو إلى حل الدولة ثنائية القومية إلى ضرورة أن يشكل العرب الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فلسطيني 1948 كيانا سياسيا فلسطينيا واحدا ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، يتكون من كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي، يشكلان معا كيانا يهوديا-عربيا، ذا برلمانيين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى، ويرى عزمي

بشارة رؤيته للدولة ثنائية القومية أن أفاق المستقبل مفتوحة¹¹، وإسرائيل هي التي يجب أن تقلق من المستقبل إذ لا يمكن الحفاظ على نظام ابارتايد¹².

إن حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يجب أن لا يطرح من أجل تسويقه، بل يجب أن يطرح كحل بعيد المدى ويتم تطويره، في ضل وصول حل الدولتين إلى طريق مسدود¹³. ويرى البعض أن حل الدولة ثنائية القومية هو نظري ولا يمكن تطبيقه، وعليه فما الحل الممكن تطبيقه؟

يقوم بعض المعارضين لفكرة الدولة ثنائية القومية بالترويج بأن إسرائيل وغالبية اليهود لن ترضى بهذا الحل على اعتبار انه سوف ينهي فكرة دولة اليهود النقية. وعليه يستحيل ترجمة هذا الحل على أرض الواقع لا سيما على ضوء تبنى غالبية الإسرائيليين للمنطق الصهيوني الالغائي في تعاملهم مع الفلسطينيين وتمسكهم بالطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية¹⁴. هذا الطرح بالتأكيد هو صحيح، لكن يجب أن نسأل أنفسنا هل الدعوة إلى هذا الحل يجب أن تأخذ موافقة إسرائيل المسبقة أم انه طرح قد تجر إسرائيل على القبول به.

الحلول للمشاكل القومية والاثنية، لم تكن في أية حال بموافقة الأغلبية أو المجموعة المسيطرة، بل كانت عنوة ورغم عن موقف المجموعة القومية المسيطرة¹⁵، وهذا ما حدث مؤخرا للأبارتايد في جنوب إفريقيا¹⁶.

ثانيا: دولة كل المواطنين: هي رؤية اندماجية شمولية أحادية مبنية على خلق حالة متساوية بين الأفراد والمجموعات التي يتركب منها المجتمع، وتهدف إلى القيام بعملية صهر ثقافي واجتماعي متواصل، ضمن إطار سياسي مشترك، يؤدي إلى بناء وعي ثقافي وهوية اجتماعية وسياسية مشتركة لجميع أفراد المجتمع الذين ينعمون بالتساوي القانوني ويحترمون التنوع والاختلاف، ويتمتع الأفراد بالحرية الكاملة في التآلف والاندماج في مجموعات مختلفة، وتأخذ الدولة النمط الليبرالي في النظام السياسي، وتقوم بتوفير الحماية القانونية لجميع أفراد المجتمع لإتاحة الفرصة أمامهم للتعاقد الاجتماعي والتنافس لخدمة الصالح العام والحوار والاختلاف كما يريدون، وما الدولة إلا انعكاس للإرادة الجماعية المنبثقة من إرادة الأفراد¹⁷.

ونموذج الدولة الواحدة على كامل فلسطين التاريخية، الذي يتناول المستلزمات الأساسية للعدالة، هو الأكثر قدرة على بناء سلام عادل ودائم، مرتكز إلى القانون الدولي والحقوق الإنسانية الكونية، وإلى التعايش الأخلاقي بين مكونات فلسطين التاريخية، وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، انسجاما مع قرار الأمم المتحدة رقم 194، هو ضرورة جوهرية للعدالة، ومعياري رئيسي لاحترام مبدأ المساواة¹⁸. هذه

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

الدولة تقدم حلول أخلاقية وواقعية منسجمة مع القانون الدولي للقضايا الرئيسية للصراع وأهمها (اللاجئين، القدس، المياه، الحدود، المستعمرات، المقدسات الدينية، العلاقة الطبيعية بالسياق الإقليمي)، وتعتبر هذه الرؤية الحل الوحيد القادر على إزالة أشكال الاضطهاد والاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، الذي يؤسس لاجتماع قائم على المساواة في المواطنة بما يتلاءم مع الميثاق الدولي لحقوق الإنسان¹⁹.

أنصار فكرة حل الدولة الواحدة يقومون بالتسلح بثلاثة محاور أساسية لتبرير ادعائهم بخصوص أخلاقية وقابلية تنفيذ هذه الفكرة وهي:

1- المحور الأول: الحقائق على الأرض، قضايا مثل الاستيطان، الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، واللاجئون، والموارد الطبيعية، والتداخل السكاني.

2- المحور الثاني: هو المحور الديمقراطي الذي يضع في صلب اهتمامه قضايا مثل المساواة والتداول السلمي للسلطة، والمواطنة والمشاركة السياسية والتمثيل المتساوي.

3- المحور الثالث: وهو المحور الأخلاقي الذي يهتم أساسا بقضايا مثل العدل والعدالة وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، إلا أن أنصار هذه الفكرة يغفلون أو يتغاضون عن بعد مهم جدا بالمحور الأخلاقي ألا وهو المصالحة التاريخية والعدل التصحيحي.²⁰

المطلب الثاني: مبررات طرح فكرة الدولة الواحدة.

إن الحديث عن حل الدولة الواحدة أخذ يزداد من فترة لأخرى داخل الأوساط الفلسطينية، محليا وعربيا وحتى دوليا لأسباب عدة أبرزها، انسداد أفق حل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتقويض إسرائيل لإمكانية هذا الحل نتيجة لاستمرار الاستيطان، وكذلك لان هذا الحل يعالج إشكاليتين جذريتين في الوطنية الفلسطينية لا يمكن أن يعالجهما حل الدولتين وهما قضية اللاجئين، وقضية فلسطيني الداخل.

الفرع الأول: تعثر عملية التسوية السلمية القائمة على رؤية حل الدولتين.

إن فشل تسوية أوسلو بما تتضمنه من فرص حل الدولتين، وبعد الانقسام ووصول المشروع الوطني التحرري بشقيه المقاوم والسلمي لطريق مسدود يعود الحديث عن الدولة الواحدة، أو الدولة ثنائية القومية.

إن التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين لم تكن ممكنة التطبيق أو قابلة للحياة منذ التوسع الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية والقدس، حيث هناك مأزق يعترض التوصل إلى حل سياسي ينجم عنه دولتان مستقلتان ومتجاورتان تعيشان جنب إلى جنب في منطقة الشرق الأوسط، والقوى

السياسية في إسرائيل موحدة في رفضها قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، لذلك لن يتحقق السلام مادامت عملية التسوية لا تتضمن أساسيات عادلة لحل القضية الفلسطينية²¹.

إن فكرة حل الدولتين فشلت فشلا ذريعا بعد مفاوضات عقيمة أوصلت القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، وإن تمسك الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والدولية خصوصا الأمريكية به، ليست حصيلة قناعات بإمكانية تحقيق هذا الحل، وإنما لأسباب خاصة لكل طرف منهما. فتمسك الفلسطينين به من أجل استمرار جلب الأموال وعيش المؤسسات، أما الإسرائيليون لتجنب الضغوط الدولية وتجنب مشروع حل الدولة الواحدة، أما الأمريكيين من أجل إظهارهم للعالم أن لديهم مشروع لحل الصراع من خلال المفاوضات، وخشيتها من فشل هذا المشروع²².

الفرع الثاني: محدودية سعة حل الدولتين.

إن طرح فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967، في إطار حل الدولتين يطرح إشكاليات كثيرة، منها إقصاء أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وإغائهم، والحديث هنا تحديدا عن اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية الذين سيكون مصيرهم مجهولا، وكذلك قضية فلسطيني الداخل (سكان 1948)، بينما يتوافق حل الدولة الواحدة بصورة أفضل مع هاتين المجموعتين، ويوفر ملاذا استيعابيا وشاملا لهما في إطار يسمح بتوحيد الشعب الفلسطيني.

أولا: اللاجئون: يعتبر حق العودة الفلسطيني اليوم من أهم الإشكاليات التي تواجه عملية السلام ضمن حل الدولتين، فمن الناحية العملية يرفض دعاة التسوية السلمية اعتبار حق العودة بند أساسي من بنود التسوية لأنهم يعتبرون أن تطبيق حق العودة إنهاء لدولة إسرائيل، وبالتالي لا يمكن الحديث عن حق العودة في حالة الإقرار بموضوع الدولتين.

أما الفلسطينيون فيرون أن حق العودة حق مقدس فردي وجماعي ومكفول من الأمم المتحدة والقانون الدولي وفقا للقرار رقم 194، القاضي بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية²³. وفي اعتقادي حل الدولتين المطروح يلغي عمليا حق العودة، وإلى كل من يضمن أن حل الدولتين المطروح اليوم لا يتضمن إلغاء حق العودة يكون واهما، ويحاول ذر الرماد في العيون من أجل تمرير حل الدولتين.

إن الحل الذي يضمن للاجئين إمكانية إرجاعهم إلى وطنهم الأصلي واقعيا فقط يكون من خلال الدولة الواحدة، تطبيق هذا الحق على المستوى الشخصي لا يجوز أي معنى إلا إذا كان في وسع أي لاجئ

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

فلسطيني أن يختار مكان عودته في إسرائيل، في حين أن منطق الدولتين يتناقض مع منطق الحق الفردي في العودة²⁴. وعليه حل الدولة الواحدة يحمي حق العودة كما اقره القرار رقم 194²⁵. بينما يعجز حل الدولتين بديهيًا عن ضمان حق العودة للفلسطينيين من الشتات، وحتى في أقصى حالاته مثل مبادرة جنيف (وهي خطة غير رسمية لم تقبل بها إسرائيل على الإطلاق). تقتصر عودة اللاجئين إلى بيوتهم وقراهم على أعداد رمزية فقط.

وإذا افترضنا السماح بالعودة إلى الدولة الفلسطينية في إطار حل الدولتين، ففي واقع الأمر، لن تكون الأرض والاقتصاد كافيين لاستيعاب الأعداد الهائلة من فلسطينيي الشتات، ففي قطاع غزة على وجه التحديد، تبلغ الكثافة السكانية 4010 أشخاص في الكيلو متر المربع الواحد، وهي كثافة من أعلى النسب في العالم اليوم، وتحتاج بحد ذاتها إلى خطة لتقليص عدد السكان²⁶.

أما الضفة الغربية ذات كثافة سكانية أقل من قطاع غزة، فتعاني نقصاً في الأراضي الصالحة للزراعة، وفي الموارد المائية، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب أعداد كبيرة من لاجئي الشتات. ومن الناحية العملية فإن عدداً ضئيلاً نسبياً من الفلسطينيين سيستفيد من فكرة العودة إلى الدولة الفلسطينية. نظراً إلى الفرص المعيشية والاقتصادية المحدودة، وبالتالي سيتلاشى على صعيد الواقع حقهم في العودة²⁷.

ثانياً: قضية فلسطيني 1948: إن حل الدولة الواحدة يدخل الفلسطينيين في إسرائيل إلى المعادلة السياسية التي استبعدتهم منها عملية أوسلو، ويضمن وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من أن هذا الحل يوفر عدالة نسبية تمكن الضحايا من العيش مع ظالمهم على قدم المساواة على الرغم من الظلم الذي وقع في الماضي، ويأخذ في الاعتبار وجود اليهود على الأرض ويتيح مصالحة معهم لا على أساس التقسيم، بل على أساس مبادئ شاملة قوامها المساواة السياسية والمدنية للجميع²⁸. وفي ضل هذا الحل لا يتم التعامل معهم كأقلية وإنما كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني داخل الدولة ويتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها باقي أبناء الشعب الفلسطيني²⁹.

المبحث الثاني: فرص ومعوقات تحقيق حل الدولة الواحدة.

رغم ما يبدو من قبول نظري لفكرة الدولة الواحدة فلسطينياً، إلا أن الإشكالية تتعلق بمواقف الحكومات الإسرائيلية، التي ترفض الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن إسرائيل غير مستعدة لا لتنفيذ حل الدولتين ولا لتنفيذ حل الدولة الواحدة، تفكر بفرض السيطرة أي استمرار الوضع القائم.

المطلب الأول: الرؤية المطروحة اتجاه الدولة الواحدة.

رغم عدم وضوح مفهوم حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتعدد تفسيراته عند مستخدميه، فإن فريقا مشتركا بين الفلسطينيين والإسرائيليين بادر بطرحه بديلا لحل الدولتين.

الفرع الأول: الرؤية الفلسطينية.

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مؤتمر السلام الذي عقد في تل أبيب بتاريخ، 2017/06/13 بتنظيم من صحيفة هارتس الإسرائيلية، تمسكه بحل الدولتين ورفض الطروحات التي تدعو إلى حل الصراع عبر دولة واحدة، وشدد رفضه لنظام دولة يقوم على الأبارتايد³⁰. وفي اعتقادي السلطة تتمسك بحل الدولتين لأنها لا تملك الكثير من الخيارات، ولا ترغب في مواجهة عقوبات وقف المعونات المادية.

ودعا أحمد قريع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية إلى إعادة التفكير في طرح الدولة الواحدة في فلسطين بدلا من خيار الدولتين، وان سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية تجعل حل الدولتين اقرب إلى الحرح في البحر إن لم تكن ملهاة سياسية طويلة، وان فشل حل الدولتين يقود إلى إعادة طرح الدولة الواحدة، وهو الخيار السياسي الذي كان رائجا لعدة عقود ماضية قبل أن يجبه حل الدولتين³¹.

إن القيادة السياسية الفلسطينية الحالية منفتحة إلى حد ما على النقاش الدائر حول الدولة الواحدة، لكنها لم تتبناه كبرنامج سياسي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذه التصريحات تندرج كتهديد في وجه إسرائيل للقبول بحل الدولتين³².

من يتحدث عن حل الدولة الواحدة في فلسطين في اعتقادي عمليا لا يمتلك مشروع لهذا الحل قادر على تنفيذه، بل لديه مشروع لتوريط إسرائيل بهذا الحل من خلال مطالبتها بالدولة الواحدة، وعليه يعتبر هذا تهديد وليس مشروع.

إن فكرة الدولة الواحدة هي بديل مطروح، لكن يترتب عليه أسئلة عديدة تحتاج إلى إجابات صريحة تحظى بإجماع فلسطيني، ما هو مصير السلطة؟ هل الحفاظ عليها يخدم هدف الدولة الواحدة أو يبعده؟ ما هي أشكال النضال المقترحة للوصول لهدف الدولة الواحدة؟³³

إن زيادة المطالبة بحل الدولة الواحدة جاء تعبيرا عن اليأس من إقامة دولة فلسطينية نتيجة للتناكر الإسرائيلي بالأساس لحقوق الشعب الفلسطيني، والاستيطان، والجدار العازل، إن هذه الحالة تتطلب إستراتيجية فلسطينية جديدة تقوم بتحويل النضال الفلسطيني من اجل دولتين إلى السعي إلى دولة واحدة

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

تتمتع بحقوق متساوية، ويجب أن تقود السلطة الفلسطينية الحملة لإعداد الفلسطينيين للتخلي عن فكرة الدولتين والنضال من اجل الحقوق المتساوية.

إن الدولة الواحدة لدى الفلسطينيين تعني واحدة من صيغتين، إما صيغة الاندماج الكامل في دولة واحدة على أساس المواطنة، أو دولة ثنائية القومية يحتفظ فيها كل من الطرفين بقوميته وبأجهزة إدارة منفصلة إلى جانب جهاز دولة مشترك.

الفرع الثاني: الرؤية الإسرائيلية.

هناك إجماع معلن في إسرائيل من اليسار واليمين على رفض فكرة الدولة الواحدة، حيث أن الغالبية العظمى من الإسرائيليين تعتبر أن هذا الطرح من الناحية العملية، هو نهاية إسرائيل ليس فقط كدولة ذات أغلبية يهودية بل نهاية للمشروع الصهيوني في فلسطين، لذلك لا يوجد جدل في إسرائيل على الرفض المطلق لهذا الطرح³⁴.

عندما تم طرح الفكرة لأول مرة بداية السبعينيات، كانت الثورة الفلسطينية والوضع العربي بحالة من القوة ومع ذلك رفضت إسرائيل الفكرة فهل ستقبلها اليوم في ضل حالة الضعف الفلسطينية والعربية؟ وكيف ستقبل إسرائيل التعايش مع أربعة ملايين فلسطيني، وهي غير قادرة على التعايش والتكيف مع حوالي مليون فلسطيني متواجدين فيها منذ أكثر من تسعة وستين عاما. لقد فشلت الفكرة عندما الفكر السائد في إسرائيل يساريا واشتراكيا ومتفتحا، فهل للفكرة نصيب من النجاح اليوم في ضل فكر ديني توراتي، يسيطر على المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، ويعم إسرائيل التي تسعى لتكوين دولة يهودية خالصة³⁵.

لم يرحب الإسرائيليون بالاستنتاج الفلسطيني القاضي بسقوط حل الدولتين، واعتبروه إنذارا ينطوي على التهديد بإعادة طرح حل الدولة الواحدة، حيث أن فكرة الدولة الواحدة تبدو لدى الإسرائيليين بمثابة إنهاء لدولة إسرائيل، حتى اليسار الإسرائيلي لا يقبل بمثل هذا الحل الذي يشطب يهودية الدولة، رغم انه ينقذها من نظام فصل عنصري(ابارتايد)، تؤسس له وتسير نحوه بخطوات ثابتة³⁶.

الحكومة الإسرائيلية تتظاهر بتمسكها بحل الدولتين لتجنب نفسها الضغوط الدولية، والاهم من ذلك تريد تجنب طرح مشروع حل الدولة الواحدة، وهي في الواقع تريد فرض مقترحات مثل ضم أكبر مساحة من الضفة، وإلحاق التجمعات الفلسطينية للحكم الأردني، وإلقاء غزة في حضان مصر مع التوسع باتجاه سيناء مع تنسيق امني إسرائيلي أردني مصري، وهناك حل الإبقاء على الوضع الحالي مع تثبيت إمارة غزة والاعتراف بها وفتح حدودها مع مصر³⁷.

إن وجود هذه الحلول لا يعني أنها ستنفذ، يمتلك الفلسطينيون القدرة على إفشال أي حل لا يلي طموحهم، ولديهم الكثير من عناصر القوة، المقامة الشعبية، الحراك السياسي والدبلوماسي والإعلامي في المحافل والمحاکم الدولية المستند إلى مشروعية الحقوق الفلسطينية المنسجمة مع القانون الدولي.

الفرع الثالث: الرؤية الدولية.

الحديث عن الرؤية الدولية يقودنا إلى الحديث عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها وسيط وراعي لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، ولقد أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحلي إدارته عن مبدأ حل الدولتين خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء إسرائيل أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وهو المبدأ الذي يمتد عمره إلى أكثر من 25 سنة وتبناه الرؤساء بيل كلينتون، وجورج بوش، وباراك أوباما³⁸.

ورد صائب عريقات أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية على تصريحات ترامب محذرا من أن اختيار حل الدولتين سيقود إلى كارثة، وأضاف من لا يقبل حل الدولتين سينتهي به الأمر إلى حل الدولة الواحدة. وأكد أن الفلسطينيين والعالم لن يقبلوا الخيار الذي تفرضه إسرائيل على الأرض وهو دولة واحدة تقوم على التمييز العنصري ضد الفلسطينيين³⁹.

إعلان ترامب بأن حل الدولتين لم يعد ضروريا يعني إعادة المنطقة إلى مربع العداء والاشتباك، يعني التغاضي عن الحل الذي تسعى إسرائيل لفرضه بالقوة كأمر واقع، وهو مصادرة أكبر مساحة من أراضي الضفة، وتهويد القدس، وعزل الفلسطينيين في كاتنونات غير متواصلة⁴⁰، بهدف الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود 1967 عبر سياسة الاستيطان⁴¹.

وفيما يتعلق بقرار ترامب الأخير بخصوص اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل الصادر في 06 ديسمبر 2017، في اعتقادي ينهي تماما مبدأ حل الدولتين، إذ لا معنى أن تكون دولة لفلسطين دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد اعترفت رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأضاف ترامب بان وزارة الخارجية الأمريكية ستبدأ عملية بناء سفارة أمريكية جديدة في القدس، ولقد أدان مجلس الأمن في اجتماعه الطارئ في 07 ديسمبر 2017، قرار ترامب ورأى أن قرار الاعتراف بالقدس انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار⁴².

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2017/12/21 القرار رقم "A/ES-L.22/10" 43 حول القدس، أكدت فيه أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي، ليس لها اثر قانوني وتعد لاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكررت الدعوة لإزالة الاتجاهات السلبية القائمة على ارض الواقع التي تعرقل حل الدولتين، وإلى تكثيف وتسريع الجهود الدولية والإقليمية والدعم الدولي والإقليمي الهادفين إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون إي تأخير⁴⁴.

ولقد رفضت السلطة الفلسطينية قرار ترامب واعتبرت أن أمريكا بهذه الخطوة فقدت دورها كوسيط محايد في مفاوضات السلام مع الإسرائيليين. وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أن قرار الرئيس الأمريكي يدمر حل الدولتين وعملية السلام، ويدعم قوى التطرف بالمنطقة⁴⁵.

إن طرح الفكرة اليوم تكمن في تجاوز كل قرارات الشرعية الدولية والعربية من قرار التقسيم حتى المبادرة العربية، وقبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو، والتأسيس لشرعية ومرجعية جديدة، لا اعتقد أن الوضع الدولي والعربي مستعد وقادر على تأسيسها. وطرح الفكرة اليوم يعني إسقاط هدف الدولة المستقلة في الضفة وقطاع غزة، أو تجاوز المشروع الوطني الفلسطيني التي وضعت أسسه في دورة المجلس الوطني في الجزائر 1988، فهل النخب السياسية والمجتمع بكامله مهياً لخوض معركة الدولة الواحدة⁴⁶.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حل الدولة الواحدة.

على الرغم من أن حل الدولة الواحدة يعد مقبولاً وممكناً، إلا أنه يواجه العديد من الإشكاليات من الإسرائيليين أبرزها التحديات الديمغرافية، والتحديات الاقتصادية.

الفرع الأول: التحديات الديمغرافية.

إن حل الدولة الواحدة سوف يحرض على السباق الديمغرافي ويعزز المخاوف الديمغرافية المتبادلة، وبدلاً من فتح أفق سياسي وبرنامج جديد وقضايا في المجتمع المدني، مشتركة بين اليهود والفلسطينيين، فإن حل الدولة الواحدة سيعمل على التحريض القومي من كل طرف ضد الآخر، إن حل الدولة الواحدة طرح كحل بديل لفشل حل الدولتين أكثر منه مشروع يهدف إلى وضع قواعد سياسية يمكنها احتواء الصراع في المستقبل⁴⁷.

إن الهاجس الديمغرافي يشكل عقدة المشاكل لدى الإسرائيليين، ومستقبلهم وذلك نتيجة للقلق من استمرار الهجرة المعاكسة للخارج، حتى أنهم يصنفون المشكلة الديمغرافية بالشيطان، وحتى اليوم لم يتوصل الإسرائيليون على اختلاف انتماءاتهم السياسية والحزبية والفكرية، إلى تصور معين يخلصهم من القبلية الديمغرافية، فهناك أفكار يجري تداولها للنقاش أحيانا يتعلق بعضها بتبادل الأراضي على السلطة الفلسطينية والتخلص من منطقة المثلث ذات الأغلبية العربية، وبعضهم يطرح تصورات حول المواطنة والجنسية، ومع استشعار الخطر الديمغرافي يتصاعد الجدل السياسي حول الحل الأمثل، هل هو حل الدولة الواحدة أم حل الدولتين، الحل الأكثر تداول في الأوساط السياسية الإسرائيلية والعربية والدولية، هو الحل السياسي المرتبط بالانفصال عن فلسطين⁴⁸.

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية.

تعتبر العوامل الاقتصادية عائقا يقف أمام حل الدولة الواحدة، إذ أن حل الدولة الواحدة يعني للإسرائيليين تقاسم الموارد الاقتصادية ومشاطرة الدخل القومي بينهم وبين الفلسطينيين جميعا، وكلها عوامل تتناقض مع العقلية العنصرية الإسرائيلية المهيمنة، لأن إسرائيل نجحت في جني الربح الكبير وتحقيق مستويات دخل تعتبر الأعلى في العالم، وتوفر أنماط حياة تليق بالمتجمعات الغربية المتطورة، وفي المقابل فإن المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة ركيك البنية الاقتصادية، شحيح الموارد، لذلك فإن الإسرائيليين شعبا وأفرادا ينظرون إلى كل حل سياسي يفقدهم السيطرة على ثرواتهم المالية ونظامهم الاقتصادي على أنه سلب مباشر للامتيازات التي حضي بها على مدار السنين⁴⁹.

كذلك لا يمكن استثناء العنصر الاقتصادي من وجهة النظر الفلسطينية حيث أن الفلسطينيين يعتبرون أن الاقتصاد الإسرائيلي نفض على أنقاض الاقتصاد الفلسطيني، كذلك فإن الدمار الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني يعود إلى الاحتلال الإسرائيلي.

الفرع الثالث: السيناريو المتوقع في السنوات القادمة.

انطلاقا من الواقع الحالي التي تراجعت فيه عملية التسوية، وأمام جملة الممارسات الإسرائيلية التي تعمل على تقويض السلطة الفلسطينية، وفي ظل الرفض الإسرائيلي لتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، وإجراءات التهويد لمدينة القدس، نتساءل ما مصير القضية الفلسطينية؟ هل ستبقى حية ويسير الشعب الفلسطيني نحو تحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية أم ستبقى في نفق الحل الانتقالي طويل الأمد، ومتعدد المراحل الذي بدأ بتوقيع اتفاق أوسلو ومازال قائما حتى الآن، وأنتج سلطة حكم ذاتي محدودية الصلاحيات وهي عبارة عن وكيل امني واقتصادي وإداري، أقصى ما يمكن أن تصل

مشروع حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

إليه هو دولة ذات حدود مؤقتة تقوم على بانتوستانات⁵⁰ مقطعة الأوصال ضمن حل يؤجل الاتفاق على قضايا الوضع النهائي، ولكنه يراد له أن يكون للأبد⁵¹.

الدولة ذات الحدود المؤقتة هي الحل الذي يتم ترسيخه يومياً، بتوسيع الاستيطان وتطبيق المخططات الإسرائيلية بأشكالها المتنوعة وتقديمه بديلاً عن حل الدولة الفلسطينية على حدود 1967، في إطار ما يسمى بحل الدولتين⁵².

وعليه السيناريو المتوقع في السنوات القادمة هو الإبقاء على الوضع الراهن، وهو المفضل لدى إسرائيل كونه يعطيها مزايا كثيرة، ويقوم هذا الخيار على عدم الإتيار التام لعملية السلام والمفاوضات، واستمرار سلطة الحكم الذاتي المقيدة باتفاقيات أوسلو، وهذا الخيار يعطي مزايا كثيرة لإسرائيل، من جهة يمكنها من استكمال مخططاتها لفرض أمر واقع احتلالي، ومن جهة أخرى يسد الفراغ ويقطع الطريق على كل المبادرات والحلول والخيارات غير مفضلة لديها، ومن جهة ثالثة يحافظ على استمرار السلطة كوكيل امني واقتصادي وإداري، ومن جهة رابعة يوحى بان حل الدولتين ممكن، وهذا يخفف من الضغوط والعزلة المتزايدة على إسرائيل⁵³.

خاتمة:

خلصت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- إن فشل الفلسطينيين في تحقيق أي من الأهداف المسطرة من خلال التسوية، أدى إلى حالة من التخبط في العمل السياسي، بحيث باتت الساحة الفلسطينية حقل تجارب لمشاريع وأفكار وإيديولوجيات حول مفهوم الدولة الفلسطينية وحدودها، ففما السلطة الفلسطينية تحارب من اجل الدولة في الضفة والقطاع، ترتفع أصوات داخل التيار الوطني وخصوصاً حركة فتح لتعيد طرح فكرة الدولة الواحدة.
- 2- يتلائم حل الدولة الواحدة أكثر من حل الدولتين لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس الحقوق، هذا الطرح يتعامل مباشرة مع أصل الصراع وتبعاته المتمثلة في نكبة فلسطين عام 1948، ويوفر استجابة واضحة لكل قطاعات الشعب الفلسطيني، وخاصة المواطنين الفلسطينيين في داخل إسرائيل، واللاجئين في الشتات في تقرير مصيرهم كشعب على كامل تراب فلسطين وليس حصره على جزء منه.
- 3- إن الطرح الفلسطيني لحل الدولة الواحدة لم يكن نابعا من قناعة تعبر عن إستراتيجية واضحة لتحويل النضال الفلسطيني لتبني هذا الطرح، بل جاء كتبرير لحالة الفشل السياسي من تحقيق حل الدولتين، وجاء كوسيلة ضغط على الإسرائيليين لقبول بحل الدولتين.

ثانياً: الاقتراحات:

- 1- إن فرض حل الدولة الواحدة يحتاج لنضال، وهذا يتطلب وجود إستراتيجية فلسطينية واحدة حول هذا الهدف.
- 2- يجب العودة إلى خطاب الحقوق والعدالة والقانون، وما يتضمنه ذلك من رفض استئناف المفاوضات دون التزام إسرائيل بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي تضمن الحقوق الفردية والجماعية.
- 3- التمسك بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة الأشكال بما فيها الكفاح المسلح، مع التركيز على المقاومة، وملاحقة إسرائيل دولياً على كل المستويات، لأن قيام دولة فلسطينية يتطلب إنهاء الاحتلال أولاً.
- 4- تحقيق حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة يحتاج إلى نضال، وفي الحالتين لا يمكن التعويل على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.
- 5- يجب أن لا يكون مشروع الدولة الواحدة مرهوناً بنجاح أو فشل حل الدولتين، لأننا ندرك أن حل الدولتين في صيغته المطروحة لن يحل قضية اللاجئين، ولن يحل مسألة الحقوق الوطنية لفلسطيني الداخل.

54

-
- 1 احمد مصطفى جابر، الدولة الفلسطينية بين الحلم والممكن، مجلة الآداب، عدد2017، دار الآداب، بيروت، 2017.
 - 2 أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية1964-1999، مذكرة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص02.
 - 3 احمد مصطفى جابر، مرجع سابق.
 - 4 إعلان استقلال فلسطين، غزة، 01 أكتوبر1948.
 - 5 أمينة رمضان طاهر زيد، نموذج الدولة الواحدة واثـر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013، ص62.
 - 6 عبد الحميد صيام، إسرائيل من إجهاض حل الدولتين إلى التعامل جدياً مع حل الدولة الواحدة، مركز أبحاث الخليج الجديد، على الموقع: <http://www.thenewkhalij.org/ar/node/20937>
 - 7 أمينة رمضان طاهر زيد، مرجع سابق، ص63.
 - 8 تقرير بديل، حل الدولتين-حل الدولة الواحدة-وحقوق اللاجئين الفلسطينيين (ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيقي السادس للاتلاف الفلسطيني لحق العودة) ، هولندا، 2005، ص03.
 - 9 عايش يوسف أحمد قاسم، الصراع الديمغرافي الفلسطيني- الإسرائيلي2000-2030، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص165.
 - 10 فرجينيا تيلي، حل الدولة الواحدة انفراجة للسلام في المسار الإسرائيلي الفلسطيني المعلق، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، ط01، 2016، المركز القومي للترجمة شارع الجبلية بالاويرة، القاهرة، 2016، ص384.

- 11 فرجينيا تيلي، مرجع سابق، ص 387.
- 12 الأبارتايد تعني "الفصل أو التمييز" وتعود أصولها إلى لغة الافريكاز وهي لغة المستعمرين الهولنديين، الذين استوطنوا جنوب إفريقيا، ولقد سن العنصريون قوانين استكملها البريطانيون، لاسيما بتأسيس دولة إفريقيا الجنوبية عام 1910، لعزل سكان البلاد الأصليين في معازل غير متصلة، اعتبرت الأمم المتحدة الأبارتايد جريمة، وأبرمت اتفاقية دولية بهذا الشأن، حيث أنها لا تقتصر على جنوب إفريقيا بل هي جريمة يمكن أن ترتكبها أي دولة. للمزيد حول نظام الأبارتايد. انظر: عبد الحسين شعبان، الأبارتايد، الحوار المتمدن، 07/11/2009. على الموقع: <http://www.m.agewar.org/s.asp?aid=177563&r=0>
- 13 اسعد غانم، الدولة ثنائية القومية مطلب فلسطيني مرغوب، مجلة السفير العربي، العدد 10، فيفري 2011، المركز العربي للمعلومات، لبنان، 2011.
- 14 كيالي ماجد الدولة ثنائية القومية، محاولة أولية للتعريف. على الموقع: <http://hem.bredband.net/dccls2/s143.htm>
- 15 اسعد غانم، الدولة ثنائية القومية مطلب فلسطيني مرغوب، مرجع سابق.
- 16 تعتبر دولة جنوب إفريقيا نمودجا مشابها للنموذج الفلسطيني من حيث الاستيطان الاحلالي، ففي البداية استوطن المستعمرون البيض القادمون من اوربا دولة جنوب إفريقيا للاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في جنوب إفريقيا وفرضوا نظام تمييز عنصري ضد السكان السود الذين هم سكان البلاد الأصليين، ويتشابه النموذجان الجنوب الإفريقي والإسرائيلي، فكلاهما نموذجان احلاليان، تعتمد سياستهما على طرد السكان الأصليين وإحلال مهاجرين جدد مكانهم، وكلا السياستان متقاربتان تلتقي في إلغاء الآخر والعنصرية الأبارتايد. انظر: عبد الله مصطفى العلواني، الدولة ثنائية القومية كخيار بديل لحل الدولتين، (جذور الفكرة وفرص تحقيقها)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014، ص 26.
- 17 أمينة رمضان طاهر زيد، مرجع سابق، ص 73.
- 18 فرجينيا تيلي، مرجع سابق، ص 388.
- 19 عبد الله مصطفى العلواني، مرجع سابق، ص 19.
- 20 بشير بشير، الدولة ثنائية القومية حل أخلاقي قابل للتنفيذ، مجلة السفير العربي، العدد 10، فيفري 2011، المركز العربي للمعلومات، لبنان، 2011.
- 21 مروان ناجي أبو جاسر، رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 137.
- 22 تمارا حداد، حل الدولتين أم حل الدولة الواحدة؟؟، على الموقع: <https://www.amad.ps/ar/details/160804> تاريخ النشر: 2017/02/23.
- 23 أمينة رمضان طاهر زيد، مرجع سابق، ص 81.
- 24 رائف زريق، حل الدولة الواحدة؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد- العبد، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 86، ربيع 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص 131.
- 25 ليلي فرسخ وآخرون، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الجزء الثاني، الكولنيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني، ط 2016، 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 297.

- 26 .Badil and Palestinian Central Bureau of Statistics
- 27 John Quigley, The Case for Palestine: An International Law Perspective, 2nd ed. (Durham: Duke University Press, 2005
- 28 ليلى فرسخ وآخرون، مرجع سابق، ص297.
- 29 بشير بشير، مرجع سابق.
- 30 خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مؤتمر السلام المنعقد بتل أبيب في 13 جولية 2017، جريدة الشرق الأوسط، العدد، 2017، 14077.
- 31 احمد قريع، حل الدولة الواحدة بدل الدولتين، على الموقع: <https://www.albawaba.com> بتاريخ النشر 2012/03/17/.
- 32 عبد الله مصطفى العلواني، مرجع سابق، ص118.
- 33 عبد الغني سلامة، حل الدولتين.. وحل الدولة الواحدة.. دراسة من جزئين، ج02: أين وصل حل الدولتين؟، على موقع الحوار المتمدن: <http://www.m.ahewar.org/s.asp?r=0&aid=394431>
34. عايش يوسف أحمد قاسم، مرجع سابق، ص157
- 35 إبراهيم أبراش، ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين، موقع الحوار المتمدن، العدد3876، على الموقع: <http://www.ahewar.org/s.asp?aid=327684&r=0> تاريخ النشر 2012/10/10
- 36 عبد الغني سلامة، حل الدولتين.. وحل الدولة الواحدة.. دراسة من جزئين، ج02: أين وصل حل الدولتين؟ مرجع سابق.
- 37 عبد الغني سلامة، ماذا يعني حل الدولة الواحدة، على موقع الحوار المتمدن: <http://www.m.alhewar.org/s.asp?aid=548996&r=0> تاريخ النشر 2017/02/20.
- 38 هل قضى ترامب على إمكانية إقامة دولة فلسطينية، (منشور على موقع BBC Arabic)- www.bbc.com/interactivity-38995296 تاريخ النشر، 16 فبراير 2017.
- 39 هل قضى ترامب على إمكانية إقامة دولة فلسطينية، مرجع سابق.
- 40 عبد الغني سلامة، ماذا يعني حل الدولة الواحدة، مرجع سابق.
- 41 مركز رؤية للدراسات والأبحاث، المنتدى الفكري الأول، الدولة الفلسطينية في إطار التحولات الإقليمية والرؤية الإسرائيلية، المنعقد بتاريخ: 2017/03/27.
- 42 كان طلب الاجتماع الطارئ من قبل بوليفيا وبريطانيا ومصر وفرنسا وإيطاليا والسنغال والسويد والاورغواي، وكانت بريطانيا وفرنسا والسويد وإيطاليا واليابان من بين الدول التي انتقدت قرار ترامب في الاجتماع الطارئ..
- 43 صوتت 128 دولة في الأمم المتحدة لصالح القرار الذي يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، فيما اعترضت 9 دول، وامتنعت 35 دولة عن التصويت. والدول المعارضة هي (توغو - هندوراس - إسرائيل - الولايات المتحدة - غواتيمالا - جزر المارشال - ميكرونيزيا - ناورو - بالاو.)
- 44 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "A/ES-10/L.22" الصادر بتاريخ 2017/12/21، حول القدس.

45 صائب عريقات، قرار ترامب دمر حل الدولتين وعملية السلام، شبكة الجزيرة الإعلامية 2018، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/06>

46 إبراهيم أبراش، مرجع سابق.

47 عايش يوسف أحمد قاسم، مرجع سابق، ص163.

48 جلال رمانة، إسرائيل في مواجهة القنبلة الديمغرافية، مركز رؤية للتنمية السياسية. تاريخ النشر 2016/03/22. على الموقع:

<https://www.qudsn.ps/article/88210>

49 أمينة رمضان طاهر زيد، مرجع سابق، ص92.

50 البانتوستانات (Bantustant) اسم أطلق على المعازل التي فرضت على السود في جنوب إفريقيا للعيش فيها، وتعني موطن

السود Black homelands والكلمة مشتقة من الافريكانية وتتألف من جزأين Bantu وتعني الأسود All black وستان

تعني بلاد homeland . وقد صدر القانون بتشكيل البانتوستانات رسميا عام 1950 وبقي ساري المفعول حتى عام

1994. انظر: وكبيديا الموسوعة الحرة، البانتوستانات، على الموقع: <http://ar.m.wikipedia.org>

51 هاني المصري وآخرون، القضية الفلسطينية -مراجعة التجربة وأفاق تغيير المسار الاستراتيجي، ط2012، 01، المركز الفلسطيني

لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، فلسطين، 2012، ص19.

52 هاني المصري وآخرون، مرجع سابق، ص19.

53 هاني المصري وآخرون، مرجع سابق، ص33/32.